31 ماي 2022

هل الترفيع في نسبة الفائدة المديرية حلّ ناجع للمحافظة على القدرة الشرائية

قرّر مجلس إدارة البنك المركزي التونسي عقب اجتماعا عقده يوم الثلاثاء 17 ماي 2022 الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي التونسي ب 75 نقطة اساسية لتصبح في مستوى 7بالمائة. يهدف الاجراء حسب البيان المنشور على الموقع الرسمي للبنك المركزي الى التصدي للضغوط التضخمية التي تلوح في الأفق وتجنب أي انزلاق للتضخم وأي تفاقم لعجز القطاع الخارج[1].

حسب تصريح للمديرة العامة للسياسات النقدية للبنك المركزي ريم القلصي فإن هذا القرار يأتي على خلفية تصاعد الضغوطات التضخمية في الآونة الأخيرة والذي ارتفع من 5 بالمائة في أفريل 2021 الى 7 بالمائة في أفريل 2022 وهو رقم مفزع للاقتصاد التونسي الذي يمر بدوره بصعوبات بعد جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية[2].

لتواتر الأزمات والجوائح العالمية أثر هام على الاقتصاد التونسي وهو ما تطرّق له المرصد التونسي للاقتصاد في العديد من النشريات السابقة. بالرغم من أن النسيج الاقتصادي التونسي متنوع وثري الى أن الاقتصاد الوطني يرتهن في جميع المجالات الى الأسواق العالمية.

يعود هذا الارتهان الى بسبب إهمال الإنتاج المحلي والاتكال على التوريد خاصّة المواد الأساسية على غرار المحروقات والحبوب وخير دليل على ذلك إعادة تفعيل التعديل الالي لأسعار المحروقات حسب التطورات في السوق العالمية[3] وارتفاع كلفة مصاريف المواد المدعمة لتصل الى 4300 مليون دينار خلال السنة الحالية حسب وزيرة التجارة وتنمية الصادرات فضيلة الرابحي التي ارجعت هذا الارتفاع الى ارتفاع كلفة هذه المواد التي يقع توريدها -أساسا الحبوب والزيت[4][5].

إذا فإن أصل مشكلة التضخم، او الجانب الأكبر منه على الأقل، يعود الى التوريد المجحف مما أدى الى تبعية الأسعار المحلية الى الأسعار العالمية وجعل من الاقتصاد التونسي هشّا امام الصدمات المتتالية التي تشهدها الأسواق العالمية والاعتماد على الترفيع في سعر الفائدة الرئيسية فقط ليس بالحلّ الناجع للمحافظة على المقدرة الشرائية. فكما ابرز الخبير الاقتصادي ارام بالحاج، نسبة التضخم ترتبط بعوامل داخلية وخارجية لا يمكن حصرها في السياسة النقدية وان الترفيع في نسبة الفائدة ليس حلا وان الحل يتمثل في تنسيق بين السياسة النقدية للبنك المركزي والسياسة الاقتصادية للحكومة كي تتوفر استراتيجية كاملة تشمل جميع المجالات على غرار مسالك التوزيع والتخزين والنقل واللوجستيك وغيرها[6].

للخروج من الازمة على جميع الأطراف المعنية المشاركة في اخذ القرار وهو ما أكّد عليه وزير الاقتصاد والتخطيط في حوار تلفزي حيث أكّد في نفس الوقت على مبدأ استقلالية البنك المركزي واستحالة تدخل الوزارة في قرارته وهو ما يحيل الى تناقض موقف الوزير الذي ابدى تفهّمه لقرار البنك المركزي "حيث أن موضوع العملة سيكون محور إصلاحات مع صندوق النقد الدولي[7] " وهو ما يحيلنا الى الفيل في الغرفة صندوق النقد الدولي.

يلاحظ حضور صندوق النقد الدولي خلال اتخاذ قرار الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية من خلال تزامن هذا الإجراء في كل من تونس ومصر[8] إذ أن كلا منهما على أبواب اتفاق مع الصندوق، وتسعى الحكومتان الى اتخاذ جملة من الإجراءات الاستباقية من اجل تسهيل المشاورات والإمتثال الى توصيات او املاءات صندوق النقد الدولي على غرار ما تضمنته المراجعة الدورية لتونس التي نشرها الصندوق ويحث فيها على تركيز السياسة النقدية على السيطرة على التضخم من خلال مراجعة الفائدة الرئيسية[9] .

كما نشر صندوق النقد دولي بتاريخ 25 ماي مقالا تحت عنوان "تداعيات سلبية على البلدان المستوردة للسلع الأولية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بسبب ارتفاع الاسعار[10] " اشار فيه الى ضرورة رفع اسعار الفائدة الاساسية والتخفيف من تداعيات ارتفاع الاسعار الدولية على الفقراء من خلال التحويلات الموجهة.

كما يدعو صندوق النقد الدولي الى اتخاذ جملة من التدابير الاخرى على غرار تخفيض اوجه الانفاق غير الضرورية او التشجيع على زيادة العدالة الضريبية او الجمع بينها في إطار السعي الى المحافظة على الدين العمومي في حدود الاستدامة.

المراجع

1 (Accueil (bct.gov.tn

2 البنك المركزي يكشف عن أسباب الترفيع في نسبة الفائدة - Tunisie Telegraph ((tunisie-telegraph.com

3 https://economie-tunisie.org/ar/tunisie-marroc_augmentation_des_prix_petrole

4 https://economie-tunisie.org/ar/Des_Choix_Couteux_Pour_l_Etat_Cereales

5 https://economie-tunisie.org/ar/Augmentions_des_prix_et_Subventions

6 آرام بالحاج: تمشّي البنك المركزي 'خاطئ وضدّ إنعاش الاقتصاد' (mosaiquefm.net)

7 وزير الاقتصاد : "أنا أتفهم قرار البنك المركزي بالترفيع في نسبة الفائدة المديرية" (shemsfm.net)

8 البنك المركزي المصري يرفع سعر الفائدة 2% وفق توقعات السوق (alarabiya.net)

9 Le conseil d'administration du FMI achève les consultations de 2021 au titre de l'article IV avec la Tunisie (imf.org)

10 تداعيات سلبية على البلدان المستوردة للسلع الأولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب ارتفاع الأسعار (imf.org)

الكاتب: فتحية بنسليمان

CC BY NC SA